المضاف اليه وهو متعلق بجاء ومن لبيان ابهام ما وهي ومجرورها في محل الحال من فاعل جاء او حرف بعض كلم ومنوعا او منعوتا اخبر يكون واسمها ضمير الذكر والجملة في محل الحال من ضمير جاء قال وغير ذا حيث به مفيدا

اخبر انه يذكر المذكر وغير المذكر وهو ما اختلف الحكم بالنسبة الى اوراده مفيدا يعني انه اذا ذكر حكم كلمة او كلم وكان غير هما مما لم يكن لها متحدا او متعددا فحالها في ذلك الحكم ما نبه يفيد الذكور بذلك الحكم ليخرج غيره مما خالفه واعلم ان التقييد في كلامه راجع الى اربعة لفظ ومحل ما للفظ يكون مزجا بصاحبه او خلوا نحو ولم يحي في سور التنزيل الا بلاء الجر ومع غيرهم كثرت بالوصل ومع اذ هم نص الماريلا الا الفرع حلال قد الف ونحو ثم بلا ما معا انسوا وعنها في سا حر في النكر ويكون مكتفيا بالفظه بان يشتمل المذكور بالحكم او المخرج منه على مجاور سابقا غير ال او احق متصل لا يقتضي الوقف سقوطه غالبا او منفصل حرف او غيره فلا بد خل فيه ما خالف ذلك المجاور سواء اتصل الخلاف منه بنوع اخر من المجاور ان او سا نحو وحذف ليسم السر عنهم واضح ولقفا تلوكم ما تورا لا كن قل سبحان فيه اختلفا وهم على اثارهم فيها سراعا ونحو ايحي حافظوا وعنها فسبحة نحو لا الطاغوت اسمه ربيعا نهم وبلغ الكعبة ثم زاضيم كذا زاضوا كذا تعلى يوم الله وغير النور ما ملكت وحيا نهم اوا ما التقييد ببيان المحل فقد يكون بالاضافة في الحكم او المخرج منه الى سورة مطلقا حيث يتحد اللفظ في السورة نحو والحذف في الانعال في الميعاد او يتعدد فيها مع الموافقة في الحكم نحو وجراء يوسف وقيدا ما مرتبة اللفظ من نظير او نظائر في تلك السورة نحو وجاء اولى الروم التخيير لا بن نجاح يعني لفظ الرياح واثبتت وايا تنا البت وعنها الكتاب غير المجرور والكهف في ثانيتها واما بيان محله من نعيم السورة نحو ووسط العقود ولم يحي في لهذا نظير وقد يكون بيان رتبته من نظائر بالنسبة الى جميع القرآن نحو وعنها الصفة الاولى انت واثبت التنزيل اخرى داخرين وقد يكون الاستراك في بعض القيود فيحتاج الى قيد اخر يحصل التمييز نحو كذا وقائلهم هو في الفرقان فقيدها ان

الاول اطرد الناظم التقييد بتنوين المنصوب فيما سيتى التمثيل له دون غيره من المرفوع والمجرور لبعد دليله الخطي وذهابه في الوقف بخلاف تنوين المنصوب

لوجود

لوجود دليله الخطي ووجوده حالة في الوقف غالبا وعن تنوين غير المنصوب احترزت بالجاور اللاحق بقولا لا يقتضي الوقف سقوطه وزدت غالبا ليرد فسبحة لا اذ لم يطرد له التقييد بتنوين المنصوب الا فيما اقتضى الاعراب في كلامه غالبا ولذا احتاج الى تقييده شاهدا بالنصب وكما تبادر كونه الاخير وكما يقع التقييد به يتكرر التنوع به الثاني اطرد الناظم الغاء ال على القيدية في مدخولها واذا احترزت بقولا عنها في الجاور والسابقا نحو الانهر والابصر لا بقيد فرينة تدل على قيد تها نحو والضعفوا المرضعين والبلوا مع قوله بعد والاحقان قل بلوا وبانة بيان قل في محله وليس من التقييد بال العاقبة المعرفة تقدم التصريح على قرينة الجوار وقد ذكر في كلام الشروح وان ال في كلام الناظم للاستغراق وليس بمتعين لاحتمال كونها للخفيفة والاسيما عندي من اثبتت لها معنى الاستغراق وليس التعميم وقوفا على كونها للاستغراق لوجود في الحال منها كما قدم في قوله وفي الكبر البيت الثالث انهى بعضهم انواع التقييد الى تسعة وهي المجاور والحرف والاضافة والسورة والرتبة والحركة وقد جمعتها في بيت وهو جاور لحرف سورة ورتبة اضافة وحركه

وزيد ناس وهو التجريد في خوشم بلا ما انبوا قلت لا خفاء ان الحرف والاضافة منه رجحان في المجاور والجمع من التقييد اللفظي وكذا القيد النحوي بل وان السورة والرتبة من التقييد بالمحل واما التقييد بالحركة فلا يجسى على ان التقييد فيها بالحركة ولم يوجد الا مقولا في نحو مطلقا فيما قبلها حتى يقبل التقييد بها واما التقييد بالحركة ولم يوجد الا مقولا مع سراپل معا فلم يتعهد من الناظم التقييد بها فيحتمل ان الناظم قيدها بجامع قرينة تدل على قيد يشتملها وهو قوله معا ويحتمل انه قيد بالتجريد مع ذلك الضمة او بالجميع وهو الاولى الاعراب واو وعن عاطفة جملة على اخرى وهو مبتدأ وذا مضاف اليه اسم اشارة الى المذكر المطرد بنوعيه وجملة جيئ به خبره ومفيدا حال الضمير المجرور بالباء وهو اسم مفعول او حال من فاعل جيئ وهو اسم فاعل ويحتمل غير النصب على الاشتغال وهو الارجح في الطائفة قال

وان ما فذ كروا اذكر من انعال او خلاف اشروا

اخبر انه اذا ذكر في جميع ما ذكر في الشيوخ الثلاثة المتقدمين وهم ابن عمر وابو عمرو وابن عامر من اختلاف ذات الفعل من المصاحف او اختلاف بينها صاروه منها واجاد جيدا